

Distr.: General
14 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: '٢' الحقوق الإنسانية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من جماعة الضغط الأوروبية النسائية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1

تعرب جماعة الضغط النسائية الأوروبية عن ترحيبها بالاستعراض الذي سستجره لجنة وضع المرأة لتنفيذ السياسات والإجراءات المتخذة لمعالجة قضية العنف ضد المرأة على مدار العقد الماضي وتعلن ما يلي:

تشير جماعة الضغط النسائية الأوروبية إلى أن منهاج عمل بيجين ينص صراحة على أن العنف ضد المرأة ناشئ عن علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة، وتلاحظ أن البعد الجنساني للعنف ضد المرأة قد أخذ ينحسر خلال العقد الماضي ليخلي الساحة لمفاهيم محايدة تصف القضية من حيث كونها مسألة ديناميات أسرية (العنف العائلي) و/أو سياسات سوقية (الدعارة وغيرها من ضروب الاستغلال الجنسي). وتدعو جماعة الضغط النسائية الأوروبية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أن يعترف صراحة، في جميع البيانات العامة والسياسات والبرامج، بأن العنف ضد المرأة هو نتيجة مباشرة لانعدام المساواة في علاقات السلطة بين المرأة والرجل.

وتلاحظ جماعة الضغط النسائية الأوروبية أنه رغم كثرة الالتزامات التي جرى التعهد بها على الصعيدين الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) والدولي (الأمم المتحدة) معاً لمعالجة قضية العنف ضد المرأة على مدار العقد الماضي، فإن قضية المتابعة والرصد أُهملت إهمالاً خطيراً حيث لا تزال البيانات والإحصاءات المنهجية عن جميع أشكال العنف ضد المرأة غائبة. كما أن الساحة ما زالت تخلو من التحليل المنهجي لأثر عنف الذكور على المرأة التي تعاني من تمييز مضاعف نتيجة لتداخل عوامل الهوية الجنسية و/أو الأصول العرقية و/أو الميول الجنسية و/أو اللون و/أو الإعاقة و/أو الدين. وتدعو جماعة الضغط النسائية الأوروبية إلى التوسع في استخدام الآليات القائمة، مثل التقارير الوطنية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتدعو إلى وضع مبادئ توجيهية لتفسير توفير البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة من أجل إعداد الأجزاء ذات الصلة في تلك التقارير. وتدعو الجماعة كلاً من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى النظر في الأعمال التي جرت بالفعل في هذا المجال، خاصة مقترحها الداعي إلى وضع مؤشرات لقياس التقدم وكشف الثغرات وتحديد القضايا الناشئة المتعلقة بالعنف ضد المرأة ومعالجتها^(١).

وترى الجماعة أن الاتجار بالنساء بغرض الاستغلال الجنسي من أهم القضايا الملحة التي تبدت على الساحة الدولية خلال العقد الماضي، وتصر على أن البغاء وذلك الاتجار

(١) European Women's Lobby, "Towards a common European framework to monitor progress in combating violence against women"، الإصدار الثاني ٢٠٠٢، وقد وضع بمساهمة خبراء مرصد العنف ضد المرأة التابع لجماعة الضغط النسائية الأوروبية.

أمران مرتبطان ارتباطاً مباشراً بافتقار المرأة للاستقلال الاقتصادي والعلاقات الهيكلية للسلطة القائمة بين المرأة والرجل. وإن اتخذ تدابير لمكافحة الفقر والمساهمة في تمكين المرأة سيؤثر تأثيراً حاسماً على مكافحة عمليات الاتجار وجميع أشكال استغلال المرأة. وتعارض جماعة الضغط النسائية الأوروبية بشدة أي تدبير يهدف إلى تقنين البغاء باعتبارها شكلاً من أشكال العمل بحجة أن هذا التقنين سيكفل أوضاعاً اجتماعية واقتصادية أفضل للنساء المتهنات له. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج يقوض التقدم الذي تحقق للمرأة في بعض مجالات المساواة على مدار الخمسين عاماً الماضية. وعليه، فإن الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال الجنسي ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد وأن تشمل معالجة جانب الطلب، أي المشترين/الزبائن في سوق الجنس.

كما تدعو جماعة الضغط النسائية الأوروبية أيضاً حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى التيقظ لأشكال العنف ضد المرأة التي بدأت في الظهور، ومن بينها: استخدام التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسيلة تفضي إلى تفاقم حدة العنف ضد المرأة وبرز التيارات الأصولية الثقافية والدينية، التي تبعد الحقوق الإنسانية للمرأة وتمتحن كرامتها وتحرمها من المساواة.